

Distr.: General
6 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
المجالات الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة
الدولية للخدمات العامة، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



البيان

من غرفة الدرس إلى مكان العمل

وضع المرأة في عمل لائق في اقتصاد المعرفة

مقدمة

تعيين السياق العام لنوع الجنس والتنمية

١ - يواجه جميع بلدان العالم اليوم التحدي المتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في عالم سائر نحو العولمة، حيث المعرفة التكنولوجية والعلمية أساسية للتقدم. لكن بالنظر إلى أوجه التفاوت العالمي والوطني، من المؤكد أنها تواجه التحديات من نقاط بداية مختلفة اختلافاً كبيراً جداً. ففي كثير من البلدان، على وجه الخصوص، توجد نظم راسخة للتفاوت بين الجنسين في نظم التعليم، وفي الانتقال من المدرسة إلى العمل، وفي الحياة العملية، وكلها تحتاج إلى معالجة. ولهذا السبب، يسر الحركة العالمية لنقابات العمال - ممثلة في لجنة وضع المرأة بالرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة - أن تشارك في هذا الحوار السياساتي الحاسم في دورة اللجنة الخامسة والخمسين، التي تركز على الصلات بين التعليم والتدريب، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا، من جهة، وعالم العمل من جهة أخرى.

٢ - الاستثمار في جميع الخدمات العامة ذات الجودة، قوة دافعة أساسية للتنمية. ولذلك يوجد لدى نقابات العمال قلق كثير من تخفيضات ميزانيات دعم الخدمات العامة، التي أجرتها الحكومات استجابةً للأزمة الاقتصادية الراهنة. وإن لهذه التخفيضات أثراً سلبياً على تقديم الخدمات العامة ذات الجودة، التي هي أساسية للقضاء على الفقر بواسطة توفير الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل اللائق للمرأة. وإنه يجب زيادة الاستثمارات في القطاع العام، وفي وزارات الشؤون الاجتماعية المكلفة بالتنمية، والعمل، والمساواة بين الجنسين، في وقت الأزمة، لا إنقاصها، إذا ما أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التعليم للجميع.

٣ - نظراً إلى أهمية القضاء على الفقر، وأهمية التنمية المستدامة، كما هي معرفة بوجه عام، للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ترى نقابات العمال أن موضوع العلوم والتكنولوجيا لتوظيف المرأة، يحتاج إلى التحليل في أوسع سياق ممكن لأوجه التفاوت المنظمة التي تحرم المرأة في بلدان كثيرة وقطاعات اقتصادية كثيرة من فرصة المشاركة مشاركة تامة في الحياة الاقتصادية والاستفادة منها. وينبغي الاعتراف بأن تعليم البنات ذو أهمية بالغة لتنمية المجتمعات. وإن قاعدة الأدلة تبين بوضوح أن عمليات الاستبعاد والتمييز تبدأ في وقت مبكر،

وغالباً ما يكون ذلك في غرفة الدرس أو من خلال إنكار حق البنات في دخول غرفة الدرس. ثم تستمر هذه العمليات وتتفاقم على طول السلسلة المستمرة من المدرسة إلى الحياة العملية. وإن الأبعاد المتعددة التي تؤدي إلى تفاقم التمييز بين الجنسين تشمل الوضع الاقتصادي، والموقع الجغرافي، وقلة إمكانيات الحصول على خدمات عامة جيدة، والاعتبارات العرقية، وانعدام القدرة.

٤ - في كثير من البلدان النامية، لا سيما البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، يعجز الأطفال عن اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية لدى إتمامهم سنوات الدراسة الابتدائية. وإن هذه البلدان تقصّر عن تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بتخرج البنات من المدارس الابتدائية. صحيح أنه وُضعت استراتيجية لتحسين إمكانيات الحصول على التعليم. وقد أسفر ذلك عن زيادة أعداد البنات الملتحقات بالمدارس، والتقدم المحرز في سبيل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدرسة الابتدائية. غير أنه ما زالت نسبة التسرب من المدرسة عالية، وهي أعلى لدى البنات منها لدى البنين في عدد من البلدان النامية. ومما يذكر أن ٦٠ في المائة فقط من جميع الأطفال في البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى يتمّون المدرسة الابتدائية، وأن نسبة البنات اللاتي يتمنّهن أقل كثيراً من نسبة الأولاد، إذ تبلغ ٥٥ في المائة في حالة إنهاء المدارس الابتدائية. وقد قيل إن جزءاً من هذا الفرق يمكن تفسيره بأنه ناتج عن رسوم دخول المدرسة للأطفال. وحيثما وجدت هذه الرسوم يكون الآباء والأمهات أكثر ميلاً إلى إنفاق مواردهم المحدودة على تعليم أبنائهم بدلاً من إنفاقها على تعليم بناتهم، لأنهم يرون أنهم لا يجنون ثمار إنفاقها على تعليم بناتهم وإنما أصهارهم هم الذين يجنون ثمار هذه النفقات.

وضع أساس النهج الشاملة للجنسين على جميع مستويات التعليم

٥ - من الواضح أن معدلات التسرب من المدرسة مرتبطة بالفقر كما ترتبط به ظاهرة تشغيل الأطفال، التي تتأثر بها البنات تأثراً كبيراً. ففي الهند، مثلاً، يعيش ٩٦ في المائة من الأطفال العاملين في أسر يقل دخل الفرد فيها عن دولارين اثنين في اليوم. وتشكل البنات الصغار ٤٢ في المائة من جميع الأطفال العاملين. وتواجه البنات تحديات إضافية في تعرضهن لمخاطر التوظيف في صناعة الترفيه حيث يَكُنّ ضحايا للاتجار أو العمل كخادمت في المنازل، حيث إن أغلبية البنات يجدن أنفسهن عرضةً لإساءة التصرف المرتبط بعمل الأطفال. وإن أوجه التمييز المنظم تُؤثر أيضاً على البنات الصغار في المناطق الريفية، نظراً إلى أن نحو ٧٠ في المائة من النساء الفقيرات يعشن في مناطق ريفية ويعملن في وظائف ذات أجر منخفض، سواء أكنّ يعملن لحساب أنفسهن أو يعملن في مزارع أسرهن، أو في القطاع غير النظامي

من الاقتصاد. وإنهن لا يستطعن إبقاء أطفالهن في المدرسة، كما أنهن يفضلن البنات على الأولاد لمساعدة الأسرة.

٦ - على الرغم من التقدم الجدير بالثناء في تطوير نظم التعليم وفي معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين على نحو متسق مع الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع، يتبين من التحليل الآنف الذكر أن ثمة تحديات شديدة للتنمية ما زالت بحاجة إلى التصدي لها. وإن التصدي لهذه التحديات بطريقة كافية أمر ضروري لوضع أساس للتقدم في التعليم الشامل للجنسين على جميع المستويات، بما في ذلك تعليم العلوم والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك أنه حيثما يتحقق تقدم مُرضٍ في العلم والتكنولوجيا تظل أوجه التباين بين الجنسين قائمة وتحتاج إلى معالجة.

٧ - في بعض الأقاليم والبلدان، (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشمال إفريقيا)، تُظهر البنات والنساء الشابات أداءً أكاديمياً جيداً في العلوم والتكنولوجيا على مستوى المدارس الثانوية ومستوى الكليات والجامعات، بل إن أداءهن أفضل من أداء الأولاد والشباب الذكور. غير أن الإحصائيات تشير إلى أن البنات والنساء يظهرن تفضيلاً للعلوم الحياتية (الطب والأحياء والكيمياء الحيوية) على الفيزياء والهندسة وعلوم الحاسوب. وثمة عدد من العوامل يساهم في هذه الخيارات: الأقوال النمطية الجنسانية فيما يُزعم أنه مسارات وظيفية مختلفة للذكور وللإناث، التي تنعكس في كثير من الأحيان في مواد التعليم؛ وقلة دعم البرامج الرامية إلى معالجة القوالب النمطية الجنسانية، وبالفصل بين الجنسين في التعليم، وقلة الأدوار النموذجية الأنثوية التي تقتفي أثرها البنات، سواء فيما يتعلق بمعلومات العلوم والتكنولوجيا على جميع مستويات التعليم، أو النساء اللاتي يخترن وظائف مهنية أو إدارية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

التباين بين التحصيل الأكاديمي والتقدم المهني في العلوم والتكنولوجيا

٨ - حيثما تحصل البنات على الدخول في مجال التعليم يحققن نتائج مُرضية. فمن الواضح أن أعداداً متزايدة من النساء ينهين دراستهن على المستوى الجامعي في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة، لكن هذا لا يترجم إلى تحقيق فرص وظيفية ورواتب مساوية لما يحصل عليه الذكور. وبعد دخولهن الابتدائي في ميادين العلوم والتكنولوجيا، تصبح فرصهن في التقدم الوظيفي ضئيلة جداً، كما أن إبقاءهن في هذه المجالات ضعيف. وقد لوحظ وجود تمييز عمودي على مستوى عالٍ في هذا الصدد، حيث تتركز النساء في الدرجات السفلى من السلم الوظيفي، ويواجهن حواجز تعوق تقدمهن إلى وظائف البحث رفيع المستوى أو الوظائف الإدارية أو مناصب الأستاذية. وإن معدلات تناقص أعداد البنات والنساء ملحوظة

للجميع في السلسلة المتصلة من المدرسة إلى العمل في ميادين العلوم والتكنولوجيا، لكنها واضحة بوجه خاص في الانتقال من الجامعة إلى العمل. ومن الواضح أن ثمة تبايناً بين التحصيل التعليمي للمرأة من جهة والتقدم الوظيفي والمرتب الذي تحصل عليه من الوظيفة من جهة أخرى، مقارنةً بما يحصل عليه الرجل؛ وإن عدم الإنصاف في الأجور مستمر أيضاً.

٩ - إن معدلات التناقص المرتفعة التي لوحظت تعزى إلى حقيقة أن بيئة غرفة الدرس وبيئة العمل في ميدان العلوم والتكنولوجيا كلتيهما معاديتان للمرأة، بينما تكافئان الرجال على أدائهم. وإن القوالب النمطية التي ترغم أن هذه الميادين من اختصاص الذكور، تساعد على إبقاء الجو معادياً للنساء أثناء متابعتهم للحياة الوظيفية في هذه الميادين. فالقواعد السائدة في البيئة العلمية تكافئ الرجال على العمل ساعات طويلة والجهود المهنية والمنشورات. وبدون إيجاد الفرص الضرورية لتشجيع تقاسم النساء والرجال لمسؤوليات الأسرة بالتساوي فإن هذا يشكل حاجزاً آخر ضد تقدم النساء اللائي يضطرن إلى الجمع بين مسؤولياتهن المهنية والأسرية. ولا يقف الحد عند عدم الاعتراف بأدوار النساء في التناسل الاجتماعي والعناية بالاقتصاد، وإنما يعاقب في واقع الأمر على جهودهن الرامية إلى إقامة توازن بين هذين الدورين وبين الحياة المهنية في ميدان العلوم والتكنولوجيا.

نهج كلي

١٠ - إن حرمان النساء من فرص المشاركة التامة في ميادين العلوم والتكنولوجيا يسفر عن عدم وجود تجمع قِيم للموارد النسائية، يحتاج إليه المجتمع حاجة ماسة إلى مساهمتهم في تشكيل اقتصاد المعرفة الشامل للجنسين والذي يركز على الناس؛ وإنه حرمان المرأة من حقوقها الأساسية. ولكي تستدام السياسات التي تعالج هذا الجانب من التفاوت بين الجنسين يجب أن تعمل هذه السياسات في إطار سياسي كلي موجه إلى معالجة السلسلة الكاملة من تحديات التنمية وأوجه التباين المنظم الذي يعوق الانتقال بيسر وسهولة من غرفة الدرس إلى مكان عمل لائق.

١١ - تحقيق التعليم عالي الجودة أمر أساسي. وتحتاج السياسات الرامية إلى اكتساب التعليم الجيد إلى أن تصاغ على ثلاثة محاور رئيسية، وبطريقة شاملة للجنسين:

(أ) تحسين المنهاج التعليمي وطرائق التعليم لجعلها مناسبة لتحقيق التعليم الجيد للجميع، والتعلم مدى الحياة، وعالم العمل؛ وضمان ما يكفي من الكتب والمواد المدرسية؛ وإزالة القوالب النمطية الجنسانية الكامنة في النظام؛ وتنظيم تدريب المعلمين على نحو يكون حساساً لنوع الجنس؛

(ب) تحسين البيئة العمرانية والمادية من حيث وجود المباني المواتية لمستخدميها، مما يضمن وجود أماكن آمنة للبنات، بما في ذلك المرافق الصحية؛ وضمان توفير ما يكفي من المعدات التقنية والمتعلقة بتكنولوجيات المعلومات، وتيسير وصول البنات إليها وجعلها جذابة للبنات؛

(ج) تحسين مستويات المدرسين كمّاً وكيفاً بواسطة وضع استراتيجيات كافية لتعيينهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم، بما في ذلك التدريب قبل بدء العمل وأثناء العمل، وفرص التطوير المهني والتقدم، والمرتب الكافي؛ وإزالة عدم الإنصاف في الأجور.

١٢ - علاوة على ذلك، توجد حاجة لوضع سياسات وبرامج وحملات موجهة إلى إذكاء الوعي ومكافحة القوالب النمطية السلبية، وتشجيع البنات على دخول جميع ميادين الدراسة، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا.

إيجاد بيئة مواتية دعماً لحصول المرأة على وظيفة تامة وعمل لائق

١٣ - إن إمكانية الحصول على خدمات عامة جيدة، سواء أكان ذلك في الرعاية الصحية والاجتماعية، أو توفير الماء والمرافق الصحية والكهرباء والوقود، والإدارة العامة، والتدريب المهني، وزيادة التعليم، أمر أساسي لحصول المرأة على وظيفة تامة وعمل لائق. وإن عدم المساواة في توزيع المسؤوليات الأسرية ومسؤوليات الرعاية بين المرأة والرجل يظل يشكل تقليصاً لمشاركة المرأة التامة في أسواق العمل وفي العمل اللائق الدائم والأمن. وإن الفصل بين الجنسين يزيد من الحد من مشاركة المرأة التامة في أسواق العمل. فالنساء - ولا سيما الشابات منهن - يتعرضن بوجه خاص لنوع 'مقلقل' من التوظيف كوظيفة مؤقتة أو غير مستقرة، وأجرها قليل بوجه عام، ولا توفر حماية اجتماعية تذكر، هذا إن وفّرت أية حماية. وينبغي للتدابير السياسية التي تهدف إلى ضمان حصول المرأة على وظيفة تامة وعمل لائق أن تعالج هذه النواقص السائدة للعمل اللائق.

استنتاجات

تطبيق سياسة شاملة وإطار قانوني

١٤ - يوجد الإطار السياسي والقانوني لمساندة البيئة المواتية لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. ويجب تطبيقه الآن. ويتألف الإطار بشكل ملحوظ مما يلي:

(د) منهاج عمل ييجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(هـ) الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية: اتفاقية المساواة في الأجور ١٩٥١ (الاتفاقية رقم ١٠٠)، واتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (الاتفاقية رقم ١١١)، الاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية، ١٩٨١ (الاتفاقية رقم ١٥٦)، اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (الاتفاقية رقم ١٨٣).

١٥ - تدعو الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة الدول الأعضاء في الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى إدخال وتعزيز تدخّلات سياسية في سياق هذا الإطار السياسي والقانوني الموجه إلى التغلب على عمليات التمييز والحواجز المنظمة، التي تؤثر في فرص حياة البنات والنساء من حيث التعليم والتدريب الكافين لإعدادهن وتحسين فرص حصولهن على الوظيفة التامة والمنتجة والعمل اللائق. ومن الأهمية بمكان أن ينشئ صنّاع السياسة عمليات استشارية تمكّن من إجراء حوار اجتماعي مع نقابات العمال، التي تستطيع بحكم خبرتها أن تساهم مساهمة كبيرة في عملية صنع السياسة التي تعزز العلاقة الهامة بين التعليم والتدريب من جهة والعمل اللائق من جهة أخرى. وينبغي استخدام المفاوضة الجماعية كأداة رئيسية لتحقيق نتائج قائمة على المساواة بين الجنسين كالإنصاف في الأجور، وتكافؤ فرص التقدم المهني، وحماية الأمومة، وتقاسم المسؤوليات الأسرية بالتساوي، كما هي مثبتة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الوارد ذكرها أعلاه.